

الدولة السورية: من دستور قرطاضة الى دستور سعادة

"بعد زوال الامبراطورية القرطاضية بقي هنالك قوتان عظيمتان هما الامبراطورية السورية والامبراطورية الرومانية. ومع أن الامبراطورية السورية برهنت على أنها أقوى قوة في الشرق الأدنى فإن نظامها الملكي لم يفعل شيئاً جديداً في سبيل ترقية فن الدولة ولم يكن البيت السلوقي، رغم ظهور بعض أفراد كسلوقس وأنطيوخس الكبير، مؤهلاً للقيام على مقدرات الامبراطورية تجاه امبراطورية أحدث طرازاً كرومة، فبقيت ترقية فن الدولة من نصيب رومة وكانت رومة أهلاً لتحقيق هذه الترقية. (سعادة. نشوء الأمم)"

تنطلق هذه الدراسة الأولية من النص السابق، من ترقية فن الدولة السورية المنقطع مع التجربة القرطاضية، والمتوقف عن التطور في الدولة البرية بثباته على النظام الملكي. وتهدف الى تقديم فرضية، ان دستور سعادة هو الدستور الثاني للدولة السورية بعد دستور قرطاضة. وهذا يستلزم بعض المقدمات التاريخية والنظرية، ومناقشة دقيقة ومفصلة للموضوع بعد حسم المسائل التي تحتاج حسماً. وتقتض أيضاً وجود خط للفكر التشريعي السياسي السوري انقطع منذ قرطاضة، التي كانت تمثل ابداع العقل السوري، ووجود خط للنظام السياسي وعرض محطاته التاريخية وتحولاته، وصولاً حتى سعادته.

يمثل سعادته تجدد هذا الابداع المنقطع منذ زمن بعيد. وعليه فان فكره السياسي هو الحلقة الحديثة النقدية والانشائية والتأسيسية من حلقات الفكر السوري، ولا يمكن فهمها الا في سياق تاريخ الفكر السوري.

وقبل الدخول يجب حسم مسألة مهمة هي علاقة الاشكال السياسية بالفكر الذي أنتجها وهندسها لتحقيق أغراض معينة، وخاصة نظرته الى الحياة وطبيعته ومرحلة تطوره، فالعلاقة بين الاشكال والفكر علاقة اتحاد. كما ان الربط المحكم بين التجربة السورية ونظرة سعادته النقدية لهذه التجربة مسألة ضرورية قبل الخوض فيه.

الخلاصة يبتدئ دستور سعادته من حيث انتهى دستور قرطاضة. وهذا يستلزم أبحاثاً مختصة لم تجر سابقاً. مع اعلان سعادته قيام الدولة السورية، أصبح لازماً كتابة دستورها، فكان دستور سعادته هو دستور الدولة السورية الجديد بعد حصول النظرة السورية الجديدة الى الحياة والكون التي فتح بابها سعادته والتي لم تنل حقها من البحث والتقديم.

أهمية تجربة قرطاضة: نموذج يستحق الدراسة

لمحة تاريخية : هي احدى أعظم مدن العالم القديم. تأسست قرطاضة سنة 814 ق.م، اي قبل نحو 60 سنة من تأسيس منافستها روما. تحولت لاحقاً الى امبراطورية. طوّرت شبكة تجارية خاصة حين بدأت باستيراد المعادن وانتهت بتكوين اتحاد احتكاري كبير. وقد ساهم اسطولها الكبير وجيشها المؤلف من المرتزقة في تعزيز هذا الاحتكار الذي فرضته. اعتُبرت هذه المدينة من أغنى المدن في العالم القديم. ومع انحطاط مدينة صور في القرن السادس قبل الميلاد، تولّت قرطاضة زعامة الفينيقيين في الغرب.

في تاريخها، خاضت نوعين من الحروب: حروب ضد اليونان عرفت بالحروب الصقلية، وحروب ضد الرومان عرفت بالحروب البونيقية .

الحروب الصقلية الأولى والثانية والثالثة او الحروب البونيقية اليونانية . امتدت بين عامي 600 ق.م و265 ق.م، ودارت بين قرطاضة والمدن اليونانية في صقلية وجنوب إيطاليا (ماجنا غراسيا) للسيطرة على جزيرة صقلية وطرق التجارة في غرب البحر المتوسط.

اما الحروب البونيقية فهي سلسلة من ثلاثة حروب وقعت بين عامي 264 و 146 قبل الميلاد

بين روما وقرطاجنة. وقعت في البر والبحر عبر منطقة البحر الأبيض المتوسط الغربية بلغ مجموعها 43 عامًا من القتال. في نهايتها حاصرت القوات الرومانية مدينة قرطاجنة لمدة 3 سنوات بقيادة القائد الروماني **سكيبو إميليانوس**، ثم اقتحمت القوات الرومانية الميناء والمدينة عام 146 ق.م. حول مرافقهم ومنازلهم إلى مصانع لإنتاج السلاح، وقاتل القرطاجيون بشراسة حتى سقطت المدينة. أحرقت قرطاجنة عن بكرة أبيها، وتم هدمها بالكامل، وقُتل عشرات الآلاف من السكان (قرابة 62 ألف قتيل)، وتم بيع الباقين (حوالي 50 ألفاً) كعبيد في الأسواق الرومانية..

النظام السياسي لقرطاجنة: من قرطاجنة الملكية الى الديمقراطية، عرفت قرطاجنة محطات ومراحل مختلفة:

المرحلة الأولى الملكية من عام 814-550 ق.م

النظام الملكي ظهر مع حلول القرن السادس ق م، مع تراجع قوة صور وسقوطها بيد نبوخذ نص الكلداني. كان امتدادا للنظام الفينيقي في بلاد الشام حيث تقوم الأسر الغنية باختيار الملك والإنفاق على الجيش والأسطول وحملات الاستكشاف للبحث عن المواد الخام والأسواق الجديدة. ومن أشهر ملوك هذه الفترة الملكة **عليسة** (814-760 ق.م)، المعروفة باسم أليسار. منذ القرن السادس ق م أصبحت سلطة الملك في قرطاجنة سلطة مقيدة، وعندما وقع الخلاف بين مالخوس وجنوده من ناحية ومجلس الشيوخ من ناحية أخرى، أدى ذلك الى نفي الملك. خضوع القادة لهذه الرقابة كان كافيا لان يمارسوا قيادتهم في الحرب واضعين في اعتبارهما القانون والقضاء في الوطن.

. جمعت الملكية في نفسها وظيفة الكهنوت والقضاء والإدارة التنفيذية، لكن **انفصال القيادة الحربية والسلطة العسكرية عنها أضعف مركزها وسيطرتها**. وما لبثت ان انحطت في أوائل القرن الرابع ق. م إلى حالة الانتخاب السنوي بواسطة الكلية الانتخابية. يسجل للتشريع القرطاجي تقييده سلطة الملك عبر سلطة الدستور بمجلس شيوخ، الذي كان في مقدوره ان يتخذ أي قرار في غياب الملك. كما جعل على الملوك للشعب رقابة، وتتم من خلال عدد من أعضاء مجلس الشيوخ عددهم مائة عضو يطلبون من القادة فور عودتهم تقديم تقرير عما فعلوه.

المهم، رصد حركية النظام السياسي حيث ان الملكية نفسها تطورت من ملكية وراثية الى ملكية انتخابية مدى الحياة الى انتخابية لمدة عام واحد. مع وجود رقابة على سلطة الملك.

المرحلة الثانية: الارستقراطية من (480-550 ق.م).

مع بداية انهيار النظام الملكي وهي فترة أسرة (ماغون) التي تتابع أفرادها على حكم قرطاجنة طيلة ثلاثة أجيال. وجرت خلالها معارك صقلية. مدت قرطاجنة نفوذها إلى مساحات واسعة فنشأت طبقة جديدة من ملاك الأرض الذين ما لبثوا أن حولوا أراضيهم إلى إقطاعيات شبه مستقلة وشرعوا يضغطون لتقليص سلطة الملك، وإرغامه على مشاركتهم في الحكم. نجم عن ذلك، زوال النظام الملكي وولادة النظام الارستقراطي ودستور قرطاجنة.

أدت هزيمة قرطاجنة أمام اليونان في معركة هيميرا عام 480 ق م بصقلية الى سقوط الملكية وظهور طبقة من ملاك الاراضي سموا بالارستقراطيين سيطروا على زمام الحكم وعرفت هذه الحقبة بالارستقراطية. اهم تلك المتغيرات التي حدثت هو ظهور رتبتين في المجتمع القرطاجي متساويتين من حيث القوة. وهما الطبقة الارستقراطية التي استندت قوتها لا على ثروة البحار لكن على الثروة الزراعية وحياسة الاراضي الوفيرة، وطبقة الاقلية التجارية الاكلغاركية التي اعتمدت قوتها على تركة البحر. منذ ذلك الوقت اسندت رئاسة الدولة الى اثنين من الموظفين الساميين كانا ينتخبان لمدة عام واحد امام مجلس الشعب ولا يجوز تجديد انتخابهما. عرف هذان الموظفان بالقاضيين شوفيت. يبدو ان سلطة الشوفيت كانت محدودة يشرفان على الأمور اليومية

كانا ويفصلان في بعض القضايا كما كانا يدعوان مجلس الشيوخ والجمعية الشعبية للاجتماع ويرأسان الاجتماعات ويعرضان عليها جدول اعمال كل منهما. منذ عام 308 اختفى الملوك تماما من قرطاضة وسيطرت الارستقراطية على الحكم.

المرحلة الثالثة: عصر مجلس الشيوخ ومجلس الحكماء ومجلس الشعب 480-237. وهي مرحلة الثورة الشاملة التي شهدت تقويض الحكم الفردي المطلق، وقيام الحرب الأولى بين روما وقرطاضة، وانسحاب الأسطول من جبهة البحر المتوسط، وظهور خمس هيئات سياسية جديدة تولت أمور الدولة بدلا من أسرة ماقون وهذه الهيئات هي:

1. **الملك أو السبطان (الشوفطان):** تتركز السلطة المباشرة في ايديهما. يسميان ملكان أو سبطان ويتم انتخابهما من أسرتين مختلفتين. مدة خدمتهما سنة كاملة (تعرف باسمهما) ويجمعان كثيرا من الوظائف والسلطات التنفيذية في مختلف الميادين السياسية والعسكرية والقضائية، فهما اللذان يرأسان مجلس الشيوخ، ويعينان جدول أعماله ويقودان جيوش البر والبحر، وينظران في امور القضاء.
2. **مجلس الشيوخ:** يتكون من 300 عضو يتم اختيارهم لمدى الحياة من بين الطبقة الثرية. وهو أبرز الهيئات وأعلاها شأنًا، ويتولى جميع شؤون الإدارة العليا، ويقرر أمور السلام والحرب ويولي قواد الجيش ويعزلهم وإليه يعود الملوك ومنه يستمدون قوتهم، وله الحق في حالة الضرورة أن يعقد جلسات سرية ولا يذيع نتيجة التصويت أو يؤجل إذا عتها.
3. **مجلس الحكماء:** تلي في الأهمية مجلس الشيوخ. تتكون من 104 أعضاء. يتم انتخابهم حسبما أظهره من كفاءة. مهام المحكمة وسلطاتها مراقبة الملوك وجميع الحكام وتقديمهم للقضاء إذا أخلوا بواجباتهم.
4. **مجلس الشعب:** هيئة منتخبة من المواطنين تعرض عليها جميع المسائل التي لم يحصل في شأنها الاتفاق بين الملكين من جهة وبين مجلس الشيوخ من جهة أخرى، وتكون لها الكلمة النهائية. وكانت قرطاضة بذلك من أوائل الدول في العالم القديم التي عاشت تجربة النظم الشعبية الخالصة.
5. **الجمعيات:** وهي جمعيات سياسية ودينية، تعتبر أقساما وشعبا انتخابية. كل عضو في أي من هذه الجمعيات ينتخب داخل شعبته، لكن رأي الأغلبية يعتبر رأي الشعبة كلها ويحسب صوتا واحدا في الانتخاب

المرحلة الرابعة الديمقراطية 237-146 ق.م تاريخ سقوط قرطاضة : عانت قرطاج افتترات طويلة من هيمنة المجالس الأرستقراطية المغلقة (مثل مجلس الشيوخ ومحكمة المائة والأربعة) التي كانت تمثل مصالح العائلات الغنية والنافذ. في منتصف القرن الخامس 450 ق.م قامت ثورة على الأرستقراطية، وكانت نقطة تحول جوهريه حدث من السلطة المطلقة لبعض العائلات الحاكمة (مثل الماغونيين في تلك الفترة)، وأدت إلى إعادة هيكلة النظام السياسي ليصبح أكثر توازناً وميلاً نحو الآليات الديمقراطية، حيث أشركت الجمعية العامة للشعب (مجلس الشعب). ارتكزت إدارة هذه الحقبة على مجلس الشيوخ الذي مثل العنصر الارستقراطي والذي قام بإصلاحات في محاولة للتوفيق بين النظام الملكي والنظام الأرستقراطي. باتت السلطة العليا في هذه الفترة بيد آل برقة. قد كلف هملاكار بإبادة الثورة البونية وتمكن من اهلاكها عام 237 ق.م. بعد ثلاث سنوات وأربع أشهر من اندلاعها. هذا ما اكسب هملقار ثقة الشعب والجيش معا. تبوأ الجيش

مكانة هامة في الحياة السياسية على حساب الارستقراطية الحاكمة. سجل انحطاط المنظومة السياسية في قرطاضة واضطرابها. وتراجع نفوذ مجلس الشيوخ فقد اعتمد آل برقة على الشعب وليس على الطبقة الارستقراطية. حصل تفكك في توازن السلطة بسبب النزاعات بين الساسة.

بعد الحرب البونية الأولى، قاد هميلكار ومن بعده هانيبعل إصلاحات دستورية واقتصادية عميقة في قرطاج. استند البرقيون إلى **الدعم الشعبي (المبدأ الديمقراطي)** لإضعاف هيمنة الطبقة الأرستقراطية الفاسدة في مجلس الشيوخ التي تقاعست عن دعم الجيش. **تغيير النظام:** ركزت إصلاحات هانيبعل (بعد عام 202 ق.م) على جعل انتخاب القضاة وأعضاء المحاكم سنوياً بدلاً من التعيين مدى الحياة، مما قوض الاحتكار الأرستقراطي للحكم تماماً، وتحول النظام الفعلي للمدينة إلى نظام ديمقراطي شعبي حتى سقوطها عام 146 ق.م

تركزت السلطة في يد آل برقة، إلى جانب المجالس و الهيئات والمجالس السياسية، في نظام ملامحه على النحو التالي:

- **السلطة العليا:** في يدي بركة الذين حكموا بمثابة ملوك. وإذا كان لفظ ملك قد زال لفظاً، فقد ظل وظيفة حيث كانت سلطتهم ملكية.
- **مجلس الشيوخ:** شبيه بمجلس الشيوخ في المرحلة السابقة، لكن صلاحياته وسلطاته هذه المرة كانت أضيق نطاقاً، وتقلص صلاحياته يعود إلى أنحكام هذه الفترة كانوا يعتمدون على قاعدة شعبية واسعة بدل الطبقة الثرية وأصحاب الإقطاعيات، وهذا المجلس هو الذي بادر إلى عقد المعاهدة المميته مع سيبيو بعد معركة زاما، وهو الذي شهد بعد ذلك تدمير قرطاضة.
- **الهيئات الشعبية:** وهي التنظيمات الجماهيرية التي أعتمد عليها آل برقة- من هملكار إلى هانيبعل في مواجهة لمواصلة القتال ضد روما، وأبرزها هيئتان:
مجلس الثلاثين: الذي يتولى فرض الضرائب والموازنة المالية. **مجلس العشرة:** الذي يتولى شؤون المعابد والقضاء والداخلية

دستور قرطاضة

يمثل **دستور قرطاضة** أول شكل من أشكال التنظيم السياسي المقنن. أشاد ارسطو به وبنظام قرطاضة السياسي ارسطو في مؤلفه السياسة، وأيضاً أفلاطون، والمؤرخ اليوناني الكبير بوليبيوس، والمؤرخ الروماني تيتوس ليبوس وديودوروس الصقلي الإشارات الواردة في مدونات قديمة أخرى لمؤرخين وأدباء وجغرافيين مثل سترابو، في كتب الجغرافيا الفيلسوف أرسطو الذي عده من أرقى الدساتير في العالم القديم، بل وقصّله على غيره من الدساتير الأخرى، التي نالت إعجاب كثير من الفلاسفة آنذاك كالدستور الاسبرطي والكريتي.

وعن تاريخ نشأة هذا الدستور فلا يُعرف على وجه الدقة متى وُضع ، ولا من هي الشخصية أو الهيئة التي أشرفت على وضعه، وصياغته، والظروف التي ظهرت فيها تلك التشريعات، مثلما حدث في الدساتير الإغريقية، وربما ذلك عائد لغياب الوثائق القرطاضية. تستند معرفتنا بالحياة

السياسية القرطاضية في مجملها العام إلى الشيء المؤكد أنه كان في عصر مبكر من تأسيس قرطاضة السياسي، صاحب مجيء علية أو بعد ذلك بقليل، حيث نجد الدستور متجزرا وناظا ومعمولا به عند أول إشارة وصلتنا عنه خلال القرن السادس ق.م، فقد ذكرت المصادر التاريخية أنه خلال منتصف ذلك القرن كان هناك مجلسا لإدارة قرطاضة، وإن لم تشر إلى أسمه. كان له تأثير مباشر على الدساتير الإغريقية، خاصة الدستور الأثيني الذي اتصف بالديمقراطية، حيث نجد أن المؤسسات الاثينية هي الأقرب للمؤسسات القرطاضية، وأن الدستور القرطاضي كان سابقا للدستور الأثيني، كما أن العلاقات الاثينية والقرطاضية كانت في أزهى حالاتها خلال القرنين السادس والخامس ق.م زمن تطور الدستور الأثيني

.تعود شهرة الدستور القرطاضي إلى الطريقة التي تمّ بها توزيع السلطات السيادية بين أبناء الشعب متمثلة في هيئاتها لسياسية، وتحديد صلاحيات ومهام كل منها دون المساس بالأخريات، أو الانقاص من اختصاصاتها، وذلك بفضل القوة القانونية التي منحها لكل مؤسسة من تلك المؤسسات، فلا إحداها تطغى على الأخرى، أو تفرض هيمنتها عليها، إذ أنّ كلاّ منها كان يخضع للأخرى بقوة القانون، ويقع تحت رقابتها في تركيبة عجيبة تضمن سيطرة الكل على الكل، وتكفل حرية الجميع أمام الجميع.

وبمقارنته بالدساتير الأخرى (الاسبرطي والكريتي)، فوجه الشبه وبينها لا يكاد يتعدى شكل المؤسسات التي أطلق عليها الفيلسوف اليوناني اس م "المواند"، الاختلاف بينهما كان جوهريا وذلك من حيث التكوين والاختصاصات، إذ نجد أن الطبقة العامة كانت مسحوقة في الدساتير الأخرى في حين يضمن لها الدستور القرطاضي دورا بارزا في الحياة السياسية في الدولة من خلال الحد من سلطات الطبقة الأوليغارشية. وهناك ابحاث منشورة تقارن بين دستور قرطاضة والدستور اليوناني ودستور قرطاضة والدستور الروماني.

اتهم الفلاسفة والكتاب الإغريق الدستور القرطاضي بالانحراف نحو الطبقة الأوليغارشية من حيث تولي المناصب، حيث كان يتم بموجبه تعيين القضاة وأعضاء مجلس الشيوخ وأعضاء المحكمة من أبناء تلك الطبقة الأوليغارشية دون طبقة العام، غير أنه إذا ما نظرنا إلى كيفية عمل تلك المؤسسات نجد أن لذلك الانحراف ما يبرره، حيث يرى المشرع القرطاضي أن لأبناء الطبقة العامة ما يشغلهم عن إدارة شؤون الدولة بالنظر لتدني مستوى حالتهم المادية، فقد كان الشخص الذي يتم انتخابه لإدارة أي مرفق من مرافق الدولة لا يتقاضى مرتبا، بل كان لزاما عليه إيداع مبلغ من المال في خزانة الدولة لإثبات وضعه المادي من ناحية، ولضمان استقطاع أية مبالغ يتم التلاعب بها من أموال الدولة في عهده، هذا فضلا عن أن الفقراء لا يكونون في راحة تامة تمكنهم من إدارة شؤون الدولة على الوجه المطلوب، ناهيك عما قد يقوم به المسؤول إن كان فقيرا من عملية اختلاس، من هنا نقول أنه ربما جاء انحياز المشرع القرطاضي لانتخاب رؤساء الهيئات وأعضاء المجلس التشريعي من الطبقة الأوليغارشية، ليكون ضمانا لمصلحة الدولة وليس انحيازاً لفئة معينة على حساب الأخرى، ويؤكد ذلك منح الكثير من الصلاحيات المهمة لمجلس العامة وإلزام رؤساء الهيئات بطاعتها وتنفيذها.

وفي الدستور **فمحكمة المائة، وهذا العدد من شأنه أن يضمن عدم التآمر بين أعضائها، وكانت طريقة اختيارهم تتم بواسطة الانتخاب وفق معايير محددة قد تنطبق على أفراد مختلفين، وليس عن طريق التعيين الذي قد يفرض لونا من الوراثة مما يضيف عليها صفة الملكية، كما كان يحدث في اسبرطة**

كما ان **خضوع الهيئات بعضها لبعض** وخضوع القادة العسكريين لرقابة صارمة من قبل أعضاء محكمة المائة، ومحاسبتهم على فشلهم في قيادة الجيوش، وللمحد من سيطرتهم على الدولة من خلال تملكهم لأسباب القوة، وتاريخ قرطاضة مليء بمثل تلك الحوادث، مثل الحكم بالنفي

على القائد مالخوس عندما هُزم في سردينيا في منتصف القرن السادس ق.م وفقا للقانون القرطاضية، والحكم بالإعدام على القائد حنون الكبير عام 342 ق.م. عندما أُتهم بمحاولة الاستيلاء على السلطة بالقوة، والحكم بالإعدام أيضا على القائد "بد ملقرت" بعد اتّهامه بالخيانة العظمى عام 308 ق.م أثناء مواجهة حملة أجاثوكليس على إفريقيا. ونحن هنا نستنتج من ذلك الحكم بأن هناك مجلسا يدير شؤون المدينة في تلك الفترة وهو أعلى سلطة من القائد مالخوس حيث أصدر حكما ضده بالنفي رغم توسلات القائد العسكري وطلبه العفو. اشتهر القرطاضيون بإرساءهم مؤسسات جيدة ذات مؤهلات خارجة عن المؤلف... والكثير من هذه المؤهلات بلغ حد الامتياز. وهو ما يقيم الدليل على حكمة القائمين على شؤون قرطاضة بما جعل العنصر الشعبي محافظا بمحض اختياره على وفائه للنظام المؤسساتي القائم. وهكذا فان قرطاضة لم تعرف أبدا من الانتفاضات والنظم الاستبدادية ما يستحق الذكر..."

المؤسسات السياسية وديناميتها.

مؤسسة الأسباط

يعود وجودها إلى أبعد من سنة 400 ق م ويحتوي مؤلف أفلاطون (427- 346 ق م) "القوانين" على إشارة هامة إلى هذه المؤسسة في قرطاضة حيث نعثّر في خاتمة الكتاب الثاني على لسان أثيني كان يحاور كلينياس (Clinias)، ما يلي: "إني أفضل على ما يمارس في كريت ولسيديمونيا قانون القرطاضية الذي يمنع على كل حاملي السلاح شرب الخمر خلال كامل مدة الحرب، وينطبق المنع في المدينة (قرطاضة) على العبيد من الجنسين وعلى الحكام خلال سنة حكمهم وعلى القضاة عند قيامهم بمهامهم وعلى كل أعضاء المجلس عند التفاوض والتصويت." ولا نخال ذكر "الحكام" هنا عند أفلاطون غير تعبير عن وظيفة السبطين التي يتم الارتقاء إليها عن طريق الانتخاب السنوي كما تجمع على ذلك سائر المصادر. إن صلاحيات السبطين تتمثل في رئاسة مجلس الشيوخ ومده بجدول أعمال جلساته أو المسائل المبرمجة للمداولة وبيّن أرسطو لجوءهما إلى مجلس الشعب في حال انعدام اتفاق بينهما وبين مجلس الشيوخ. وثمة مسائل يحيلانها على مجلس الشعب لإبداء رأيه فيه. اما الصلاحيات العسكرية فلا يمكن البت فيما إذا كانت في وارد مهام السبطين بل أن هانيبعل خلال الحرب الرومانية القرطاضية الثانية (218-203 ق.م) كان على رأس هيئة أركان الجيش القرطاضية دون أن يكون واحدا من السبطين.

أما مجلس الشيوخ فهو بمثابة الهيئة التشريعية المتصلة هي الأخرى بالمهد الحضاري السامي والتي يعود منشأها إلى أواسط القرن السادس ق م. ولئن ظلت شروط الارتقاء إلى هذا المجلس غامضة فان أ. ملترز يرجح أن يكون عدد الشيوخ في المجلس يناهز الثلاث مائة. ويعتبر أرسطو أن طريقة "اختيار شيوخ قرطاضة أفضل من الطريقة المعتمدة في اسبرطه حيث لا ينظر في اختيار الشيوخ إلى مقياس السن بل الفضيلة". فالشيوخ قائمون على أمور هامة فإذا كانوا غير أكفاء أضروا بالدولة كما أضّر شيوخ لاسيديمونيا بدولتهم. " (نفس المصدر السابق). كما يبين أرسطو أهمية المشمولات التي تعود بالنظر إلى مجلس الشيوخ لاسيما إذا ساد الانسجام بينه وبين السبطين. وأهم هذه المشمولات على الإطلاق هي قرار الحرب والسلام. ذكر مجلس الشيوخ في المصادر الأدبية للمرة الاولى في القرن السادس عندما تأكد وجوده بالقرار الذي اتخذه بنفي مالخوس وجنوده عن المدينة. مارس هذا المجلس سلطة رقابية هامة. عنه انبثق مجلس الحكام او القضاة المائة. كان مكلفا بمراجعة تقارير القادة فور عودتهم وكان للقضاة المائة كل السلطة في تقدير او اتهام القادة.

مجلس الشعب تركز عليه المنظومة المؤسساتية القرطاضية وهو كذلك من المؤسسات القديمة المنحدرة من الجذع المشترك الحضاري السامي على غرار مجلس شعب مدينة صور الفينيقية

ويعود منشأه إلى حوالى منتصف القرن السادس ق.م. **صلاحيات مجلس شعب قرطاضة** تبدو في الأصل تشريعية وتحكيمية، حيث يعتبر أرسطو أن السبطين ومجلس الشيوخ إذا أجمعوا على الأمر لا يعرضوه على مجلس الشعب. وفي **غياب الإجماع** يحتكمون إلى الشعب الذي يحسم الأمر. أما تدابير السلطة التي يعرضها السبطان والشيوخ على الشعب فلا يكتفون بأن يحملوها إلى مسامعه فقط بل من صلاحياته أن يبدي حكمه فيها. كما أنه متاح لأي مواطن ممن تولوا التداول في شأنها أن يعارضها وهو ما لا أثر له في بقية الدساتير. **المهمة التحكيمية لمجلس الشعب** ليست مجرد مهمة استشارية بل تتضمن صلاحيات فعلية تتجسد بالخصوص ساعة الاختلاف بين السبطين ومجلس الشيوخ. عندها لا يتم الاكتفاء بـ "حمل" الاختلاف "على مسامع الشعب فقط"، بل يكون هذا الأخير ملزماً "بالحكم". "متاح لأي مواطن ممن تولوا التداول في شأنها أن يعارضها وهو ما لا أثر له في بقية الدساتير". فكرة التوازن بين المؤسسات التي يدعمها الدور التحكيمي لمجلس الشعب وهي الفكرة المحبذة لديه والتي جنبت في رأيه قرطاضة "الانتفاضات والاستبداد".

الديموقراطية القرطاضية لم تكن ديموقراطية مباشرة، لأن صلاحيات مجلس الشعب لا تخول له وضع القوانين. الثقل الفعلي لهذه المؤسسة في الشأن العام القرطاضى يضعان النظام القرطاضى على مقربة من الديموقراطية المباشرة، بل إن هذا التفرد الذي "لا أثر له في الدساتير الأخرى" هو الذي مثل المحمل الذي هيا قرطاضة للانتقال إلى مرحلة أكثر تقدماً في الديموقراطية انطلاقاً من القرن الثالث ق.م، من خلال دينامية المؤسسات القرطاضية. مجلس الشعب هو الذي ينتخب السبطين بناء على اقتراح ترشيحهما من طرف مجلس الشيوخ.

محكمة المئة وأربعة التي تعطى انطباعاً باضطلاعها بالسلطة القضائية فيكتنفها شيء من اللبس ويرد ذكر تدخل محكمة المئة وأربعة بالخصوص في معاقبة بعض القيادات العليا القرطاضية في صورة انحرافها. ففي سنة 342 ق.م حكمت هذه المحكمة على القائد العسكري حنون الأكبر بالإعدام بعد أن حاول هذا الأخير الاستئثار بالحكم وإقامة نظام ملكي. كما ذكر تيودوروس الصقلي أن ذات المحكمة حكمت على بدمقرت بالإعدام سنة 308 ق.م بعد أن تمت أدانته بتهمة الخيانة العظمى والتواطؤ مع القائد اليوناني أقاتاكاس للاستئثار بالحكم..

ملاحظتان عامتان: تتعلق الأولى بالجذع المشترك الذي يؤلف بين المؤسسات القرطاضية ونظيراتها في الحضارات السامية القديمة وهو ما قد يصحح عديد الأفكار المسبقة حول منشأ المؤسسات التمثيلية. إنه إشعاع مؤسسات قرطاضة المدينة على باقي المدن البونية حيث تقيّد النقائش باقتباس كامل المنظومة المؤسساتية لهذه المدينة من طرف بقية المدن البونية التي قامت فيها نفس الهياكل التمثيلية مثل مكث ودية وألتيبيروس. ثانياً إن تطور هذه المؤسسات عبر التاريخ القرطاضية الطويل ورصد دينامييتها يجب الأخذ بعين الاعتبار الجدلية الاجتماعية الخاصة بقرطاضة في تفاعلها مع المؤثرات العامة السياسية والعسكرية والاقتصاد البضاعي والتبادل الثقافي لقرطاضة مع محيطها المتوسطي عبر الحقب التاريخية.

علاقة قرطاضة بالشرق:

في بداية ظهورها على مسرح الأحداث في غرب المتوسط، كانت العلاقات الحسنة هي التي تربط قرطاضة بالمدينة الأم في الشرق، وكانت صور تعتبر أن قرطاضة هي جزء منها، وأن ساكني قرطاضة ما هم إلا أبناء صور، وقد عبر الصوريون عن ذلك صراحة عندما رفضوا طلب الملك الفارسي مساعدتهم في غزو قرطاضة بعد احتلاله مصر عام 525 ق.م، واعتبروا أنفسهم مارقين إذا ما حاربوا أبنائهم. نشأت المدينة الجديدة في كنف المدينة الأم في الشرق حيث خصتها بكل ما من شأنه أن يساعدها في النمو والازدهار، واحتلال مكانة مرموقة في غرب المتوسط، حتى اعتبرت أنها قاعدة تجارية متقدمة لمدينة صور في الغرب.

اذن المهم التنويه بالارتباط المباشر بين عملية التأسيس وظروفها بنظام الحكم الذي ظهر في قرطاضة فيما بعد خاصة في المرحلة الأولى من تأسيسها والذي وصفه المؤرخون بالملكية. له تأثيره البين على المؤسسات السياسية القرطاضية التي عرفت إرهابات الديمقراطية الشعبية منذ النصف الثاني للقرن الثالث. وقد كان لهذا التطور المشهود في قرطاضة قاداته ورموزه ومتعهدوه المنحدرون من سلالة البرقيين. وشاعت **صيرورة الصراع الاجتماعي والسياسي** أن تضع هذه السلالة في مواجهة سلالة الحنونيين المحافظة والدائمة للحكم ذي الطبيعة الأوليغارشية، علما وأن هذا المنحى لم يكن يخلو من التواطؤ مع الرومان. فخلال الأزمنة السياسية والعسكرية التي عرفتها قرطاضة في الحرب الأهلية 238 اشتد الصراع على قيادة الجيش بين القائد الأسبق حنون الذي عجز عن مواجهة تمرد المرتزقة والأهالي وعبد ملقرت البرقي الذي حسم الأمر لفائدته بعد أن عرض على منافسه اللجوء إلى التصويت فصوت له الجنود والمواطنون القرطاضيون، ومن يومها أصبحت القيادة العسكرية منتخبة واتسعت **صلاحيات مجلس الشعب القرطاضي** بشكل غير مسبوق.

بفضل هذه الصلاحيات المكتسبة لهذه المؤسسة تمكن البرقيون من تعزيز جانبهم وكبح جماح المتنفذين من الأوليغارشية المتخاذلة في التصدي للخطر الروماني والمنتمين بالخصوص إلى الارستوقراطية الزراعية التي كانت في تعارض مع التجار والحرفيين وعموم الشعب القرطاضي وذلك عند اتخاذ قرار الحرب الثانية سنة 218 ق.م ورفع التحدي الروماني. ولما قرر هانيبل في سنة 196 ق.م وضع حد لاعتزاله الحياة السياسية والعسكرية، إثر هزيمته في واقعة جامة سنة 203 ق.م عاد إلى قيادة قرطاضة من الباب الكبير حيث انتخب كأحد السبطين من طرف مجلس الشعب ومكنه هذا التأييد الشعبي من القيام بإصلاحات هامة لاسيما على صعيد مالية الدولة التي أخضعها للشفافية وقاوم الفساد وحاكم المحتسب العام (وزير المالية) إلا أن عملاء روما تآمروا عليه ولما اكتشف المؤامرة فر إلى آسيا الصغرى. تراث الجمهورية الديمقراطية القرطاضية التي عرفت التداول السنوي على الحكم عن طريق اقتراع المواطنين القرطاضيين والتخلي عن نظرية الحق الإلهي في الحكم.

قيادة الجيوش

كان الملك هو القائد الأعلى للجيش كثيرا ما قاد الملوك القرطاضيون جيوشهم خلال الحروب. كان للملك سلطة دعوة مجلس الشيوخ ورئاسة جلساته وحق عرض الموضوعات المطلوب اتخاذ قرارات فيها. كان له نفس الحق فيما يتعلق بالجمعية الشعبية. في الفترة الملكية احتفظ الملوك بقيادة الجيوش بأنفسهم. لكن مع سيطرة الارستقراطية على مقاليد الحكم ووجدت في اجتماع رئاسة الدولة وقيادة الجيش خطرا كبيرا على سلطتها فقامت بفصل قيادة الجيش عن رئاسة الدولة. وعن مسؤولية القواد عن أعمالهم فكانت امام لجنة المائة (ذكرها جستينوس في القرن الخامس الذي ذكره ارسطو في القرن الرابع). اصبحت امام مجلس الشيوخ مباشرة. خلال فترة سيطرة البرقيين التي امتدت من النصف الثاني للقرن الثالث الى نهاية الحرب البونيقية الثانية. بعد هذا العرض اصبح بالإمكان الانتقال الى رأي سعادته بالتجربة القرطاضية .

سعادة وقرطاضة

يفرد سعادة في كتابه نشوء الامم بضع صفحات للتجربة يقوم بعرضها ولتحولاتها ونقدها وتبيان أهميتها:
الملكية:

"زالت الملكية الوراثية باكراً وحلت محلها الملكية الانتخابية./ جمعت في نفسها وظيفة الكهنوت والقضاء والإدارة التنفيذية/ انفصال القيادة الحربية والسلطة العسكرية عنها، أضعف مركزها وسيطرتها"/ "الملكية نفسها انحطت في أوائل القرن الرابع ق.م إلى حالة الانتخاب السنوي

بواسطة الكلية الانتخابية". / "وهكذا نجد الدولة القرطاضية تتجه رويداً نحو الديمقراطية السياسية بعد أن كاد احتكار بيت مغو (Mago) سلطة الإدارة الممثلة في السوفتين (Sufftets) وقيادة الجيش يعيدها إلى ملكية". / التحول الأول : زوال الملكية المبكر : "فزال باكراً ذلك الخضوع الأعمى للملك/ زالت عن الملكية تلك الصبغة الإلهية التي كانت لا تزال ترافق الملك والأسرة المالكة في الامبراطوريات البرية". السبب: "في المدينة السورية البحرية، التي طبعت ثقافتها على البحر المتوسط كله، تحولت الرابطة القبلية القديمة إلى الرابطة الاجتماعية الواسعة." / "أصبح الملك فيما بعد يُنتخب انتخاباً لمدة الحياة فكان ذلك أصل الديمقراطية والجمهورية".

حقوق أبناء المدينة الأحرار:

"في انتخاب الملك وفي الاجتماع لتقرير المسائل الهامة، كانت حقوقاً مشروعة وإن كانت غالباً اسمية أكثر منها فعلية". مؤسسة حقوق الاشتراك في دولة المدينة والاتجاه نحو الديمقراطية.: "في هذه المدينة ازدادت الحركة الاجتماعية والاختلاط الاجتماعي وأخذت المصالح الخاصة تحل محل مصلحة العشيرة وابتدأ الناس يشعرون باشتراكهم في حياة واحدة هي حياة المدينة. وفي هذا الشعور نجد أصول مؤسسة حقوق الاشتراك في دولة المدينة والاتجاه نحو الديمقراطية".

الإشادة بالنموذج السوري : عدم استبداد الجمهور بالسلطة السياسية

"الحقوق السياسية في المدينة السورية البحرية لم تقع قط في ورطة استبداد الجمهور بواسطة تدخل الأفراد، كما حدث في أثينة المدينة الإغريقية لعهد بركليس [توفي 429 ق. م. Pericles] الذهبي حيث كان يحق لكل فرد أن يتهم أي موظف في الدولة، حين انتهاء مدته، بالخروج على القانون، داعماً تهمة بأية صفة من هذه الصفات المطاطة: عدم دستورية أعماله، أو أنها غير مرغوب فيها أو أن نيّاته كانت سيئة، إلخ"

يدين الحكم الشعب بواسطة الشعب أجمع

فاسدة من الوجهة العملية: "العقل السوري العملي لم يكن يميل إلى تخيلات فاسدة من الوجهة العملية. ولذلك فهو قد اكتفى من التجربة الإغريقية للحكم الشعبي، بواسطة الشعب أجمع، بالمشاهدة. سخيّف في رأيه أن يكون كل فرد من أفراد المدينة المعترف بهم «شريكاً» فعلياً في إدارة الدولة".

المحافظة على الفرق الواضح بين الاجتماع والسياسة :

"المدينة السورية ظلت محافظة على الفرق بين السياسة والاجتماع واضحاً. وهذا الفرق هو ما مكّن الدولة من اطراد تقدّمها. / نرى هذا الاطراد جلياً في المستعمرة السورية الخالدة قرطاضة التي ما لبثت أن أصبحت دولة قوية ومركز الإمبراطورية بحرية مترامية الأطراف".

أهمّ عصور الدولة القرطاضية

كان عصر مجلس الشيوخ ومجلس المئة والأربعة أعضاء. مجلس الشيوخ يتألف من نحو ثمانية وعشرين عضواً وكان يمثل رأس الدولة. في صلاحيته كان إبرام شؤون الدولة وتمثيلها في الخارج وإليه يعود الملوك ومنه يستمدون قوتهم. وهنا نجد الدولة الأرستوقراطية المؤلفة من طبقة التجار المثرين وأصحاب الأملاك الواسعة، ولكن قبض أسرة مقو على الجيش والإدارة معاً بالتعاقب أوجد خطراً عظيماً على الأرستوقراطية بإمكانية إعلان هذه الأسرة نفسها أسرة مالكة. لما أنشئ مجلس الـ 104 أصبح هذا المجلس صاحب السلطة العليا في الحكم على موظفي الدولة وقواد الجيش ورجال مجلس الشيوخ والملوك المنتخبين سنوياً أو «السوفت». ومع أن قسماً من هذا المجلس كان ينتخب سنوياً من الشعب فإن نفوذ الطبقة الغنية واستعمال المال وعدم

وجود مادة تمنع قابلية إعادة انتخاب الأعضاء على طول الحياة، جعل هذا المجلس يمثل حكم الطبقة. تم نشوء هذا المجلس الذي كان يُقصد منه وضع حدٍّ للعائلة المسيطرة على شؤون الدولة بدون أن تلجأ هذه إلى مقاومته..

مرونة قرطاضة السياسية:

"فبرهنت الدولة القرطاضية بذلك على مرونة سياسية كبيرة جعلتها فوق جميع الدول والامبراطوريات التي تقدمتها أو عاصرتها." كان خطوة واسعة نحو الديمقراطية، إذ إنَّ مرتبة الممولين لم تكن طبقة خاصة بنفسها ومنفصلة عن عامة الشعب، بل كانت مرتبة يتعاطى أهلها الأعمال التجارية ويمتزون بالشعب. وهذه كانت ميزة للطبقة الحاكمة في قرطاضة.

الطبقات في الدول السورية البحرية

لم تتحدد التحدّد الذي نراه في غيرها.

الإشادة بنموذج قرطاضة :

لم يكن بين جميع دول الإغريق دولة واحدة بلغت أو كادت تبلغ ما بلغته قرطاضة من وسائل القوة والانتساع. ولا يعطي ماير قرطاضة حقها الكامل حين يقول إنَّها جديرة بأن تكون، من حيث الترتيبات السياسية، مثلاً يقتبس عنه الإغريق من بعض الوجوه. "بقاء الدولة شيئاً متميّزاً عن الشعب، مؤسسة لا يمكن أن تعرض لعبث الجمهور." محاولة الجمهورية الإغريقية ألغت الدولة أو كادت تلغيها."

الأسلوب الذي جرت عليه الدولة في تقدّمها وارتقائها

"كان الأسلوب السوري الذي ارتقى في قرطاضة إلى الديمقراطية ووضوح الحقوق المدنية والحقوق الشخصية مع بقاء الدولة شيئاً متميّزاً عن الشعب، مؤسسة لا يمكن أن تعرض لعبث الجمهور."

نظام الدولة القرطاضية كان معرضاً لانتقادات بعيدة عن الصواب،

"إذ ليس معقولاً، من الوجهة المنطقية، أن تتمكّن مؤسسة فاسدة من إنشاء امبراطورية واسعة جداً وربع حروب عديدة في البرّ والبحر وإدارة هذه الامبراطورية الضخمة طوال قرون. فقد أخضعت قرطاضة جميع الشعوب الحامية في تونس ومراكش وسيطرت على قبائل البدو المجاورة وألحقت بسلطانها المدن الفينيقية على الشاطئ الإفريقي واحتكرت الجنوب الغربي من البحر المتوسط والمحيط الأطلنطي. وإدارة دولة هذه مساحة أعمالها تقتضي نظاماً مرتقياً قوياً ومؤسسات ثابتة."

"ولقد ميّزت قرطاضة بين رعاياها الفينقيين ورعاياها الليبيين. وصحيح أن المدن الفينيقية التي كانت في البدء حليفة قرطاضة أصبحت خاضعة لها وداخلة في نطاق حقوقها، مع احتفاظها بحكوماتها الخاصة، ولكن ذلك جعل أبناء هذه المدن مساوين للقرطاضيين في الحقوق الشخصية والمدنية فكانوا يترقون في الجيش ويحق لهم تسنّم المراتب العالية فيه. ولهم نفس مرتبة القرطاضيين تجاه الشعوب الحامية المخضعة، ولكنهم كانوا فاقدوا الحقوق السياسية."

الدولة لم تسر على طريقة الإرهاق

"لذلك لم تعرف قرطاضة الثورات الدموية العنيفة. كان هنالك ضغط فهو قد تناول العبيد والليبيين الذين كان يصعب على الفينقيين الامتزاج بهم وإدخالهم في متحدهم ولذلك لم تتمكّن قرطاضة من منح هؤلاء حقوق أبنائها، كما فعلت رومة فيما بعد مع الشعوب التي دخلت ضمن امبراطوريتها. ورومة نفسها، لم تسلم بتساوي اللاتين وأبنائها إلا بعد حروب عنيفة ومشاكل

صعبة.:

المعضلة السياسية العظمى التي كانت تواجهها قرطاضة:
"هي النزاع الشديد الصامت بين الطبقة القابضة على زمام السلطة وامبراطور الجيش. كان هذا النزاع السبب الرئيسي في خسارة الحرب الفينيقية الثانية مع رومة. ففي هذه الحرب الطاحنة التي وضع خططها هانيبعل أعظم نابغة حربي في كل العصور وكل الأمم، سلك مجلس قرطاضة خطة غريبة تجاه هذا القائد القرطاضي العظيم، فقد اهتم هذا المجلس بإرسال المدد إلى الميدان الإسباني ولم يتخذ أي تدبير حاسم لإيصال المدد الضروري إلى الميدان الإيطالي."
إن هانيبعل كان يدرك جيداً أن الضربة القاضية التي يمكن إحدى الدولتين المتنازعتين أن تنزلها بالأخرى يجب أن تكون في مركزها، ولذلك زحف على رومة ذلك الزحف الرائع مجتازاً جبال الألب الشاهقة حتى بلغ أسوار رومة وقد دب فيها الرعب على أثر معركة كني [Cannae 216 ق. م.]. المخلدة نبوغ البطل السوري وهلع قلب شعبها لتتناقل العبارة Hannibal ad Portas. ولكن مجلس قرطاضة بقي غارقاً في دسائسه ضد القائد ذاهلاً عن المرمى البعيد الذي رمى إليه هانيبعل.

النزاع شديد بين حزب الشعب والطبقة القابضة على مقاليد الأمور. وجد في قرطاضة، كما في رومة.

مبدأ سيادة الشعب:

"المبدأ المعترف به في قرطاضة كان مبدأ سيادة الشعب، إذ كان من المقرر أن يستفتي الشعب في كل اختلاف بين المجلس والمراجع الحكومية، لكن هذا المبدأ ظل بعيداً عن التحقيق بسبب مناورات الطبقة الحاكمة وبذل المال."

اصلاح هانيبعل:

الديمقراطي بالغاء إعادة انتخاب أعضاء مجلس الـ104 أكثر من مرة واحدة وتحوير بعض القوانين الإدارية والمالية/ كان سابقة للإصلاح الغراقي في رومة. /أعطى قرطاضة الديمقراطية الصحيحة والاتجاه الديمقراطي الفعلي. ما مكن هانيبعل من تحقيق إصلاحه: الكوارث التي نزلت بقرطاضة في الحرب الفينيقية الأولى [241-264 ق. م.]/ وخسارة الحرب الفينيقية الثانية [218-201 ق. م.] التي كانت كفتها فيها راجحة، قوى روح الاستياء في شعب المدينة ونشط الحزب الديمقراطي.

استعادة قرطاضة لحيوتها

ولم يبق أمام قرطاضة لاستعادة حيويتها الامبراطورية سوى تمديد الحقوق السياسية المركزية إلى المدن الفينيقية التابعة أو الموالية لها /ورفع الحقوق الشخصية والمدنية في الشعوب الليبية التي ظل موالية لها، /وإعادة تنظيم الجيش على أساس قومي بدلاً من الجيش المستأجر الذي كان يؤلف أهم قسم من القوات المحاربة. ولكن رومة لم يكن يهدأ لها روع ما دامت نذتها العظيمة قيد الوجود فظل كاتو يختم كل خطاب من خطبه في مجلس شيوخ رومة بهذه العبارة «أعتقد أنه يجب تدمير قرطاضة» حتى كانت الحرب الفينيقية الثالثة [146-149 ق. م.] التي انتهت بخراب المدينة وقتل معظم أهلها وجلاء الباقيين عنها.

بعد زوال الامبراطورية القرطاضية بقي هنالك قوتان عظيمتان هما الامبراطورية السورية والامبراطورية الرومانية.

/ومع أن الامبراطورية السورية برهنت على أنها أقوى قوة في الشرق الأدنى فإن نظامها الملكي لم يفعل شيئاً جديداً في سبيل ترقية فن الدولة ولم يكن البيت السلوقي، رغم ظهور بعض أفراده كسلوقس وأنطيوخس الكبير، مؤهلاً للقيام على مقدرات الامبراطورية تجاه امبراطورية أحدث

طرازاً كرومة، فبقيت ترقية فنّ الدولة من نصيب رومة وكانت رومة أهلاً لتحقيق هذه الترقية.

خلاصة سعادة:

في الحرب الطاحنة بين قرطاضة ورومة كانت دولة تحكمها طبقة تحارب دولة تحكمها طبقة. ولكن اضطراريّات ظروف رومة دفعتها في اتجاه جديد هو تمديد حقوق عضويّة الدولة الرومانيّة إلى المقاطعات التي أدخلتها رومة نهائياً ضمن نطاق سيطرتها. وقد رمت رومة من وراء تمديد هذه الحقوق إلى توحيد إيطاليا تحت سيطرتها. إذ إنّ إيطاليا، لذلك العهد، كانت شعباً وقبائل متعددة وأحياناً متباينة في ثقافتها. ولكنّ البيئة الواحدة جعلت الوحدة السياسيّة أمراً لا مفرّ منه، فكانت هذه الوحدة السياسيّة الشرط الأوّل لتولّد الوحدة الشّعبيّة التي نشأت فيما بعد بعامل الاشتراك في الحقوق الدوليّة.

إنّ الحروب الإيطاليّة هي التي أغنت رومة بالاختبارات السياسيّة ومن هذه الوجهة يمكننا أن نبصر جيّداً أسباب ترقية فنّ الدولة في مدينة ناهضة إلى مرتبة الامبراطوريّة. إنّ اختبارات رومة السياسيّة كانت أكثر وأقوى من اختبارات أيّة دولة سوريّة مدنيّة. وهي، بخلاف الدّول السّوريّة البحريّة، مدينة بريّة في الدّرجة الأولى وكانت محاطة بأقوام تضاهيها وبعضها أرقى منها ثقافة كالأتروريين (أو الأترسكيين) فساعد ذلك على الرّغبة في إدخال هذه الأقوام في نطاقها السياسي والاجتماعي ومن هذه الوجهة كانت ظروف رومة تختلف عن ظروف صور وقرطاضة.

ومع أنّ رومة استفادت كثيراً من اختباراتنا السياسيّة الكثيرة فهي لم تخرج عن المثال القرطاضيّ في نظام الدّولة الامبراطوريّة، فكما كان مجلس قرطاضة هو المرجع الأخير لمعاهدات. وكما برهن مجلس الـ104 القرطاضيّ على عدم كفايته لسياسة الامبراطوريّة العامّة كذلك برهن سناتو رومة على عجزه عن إيجاد الأساليب السياسيّة التي يمكنها أن تؤمّن توثّق الامبراطوريّة (79) حتّى أصبحت القوّة المجرّدة الضمانة الوحيدة للبناء الامبراطوريّ"

دستور سعادة:

بعد تأسيس الحزب والاعلان عن قيام الدولة السورية، بات من البديهي كتابة دستورها . وضع سعادة دستور الحزب السوري القومي بتاريخ 21/11/1934 وصنفه بتاريخ 20/1/1937. كان هذا الدستور على مرحلتين الزعامة ومرحلة ما بعد الزعامة. مرحلة الزعامة كان بإدارة سعادة، ولها خصائصها وفلسفتها وهيكلتها. وهذه تحتاج بحثاً حول مفهوم الزعامة والتعاقد والزعامة.

اما دستور ما بعد سعادته، فلم يتح له اكماله لظروف تاريخية متعلقة بتسارع الاحداث وشدة انهماكه فيها. **في رسالته الى ابراهيم طنوس 1942 يكتب سعادته: "اني كنت قد جهزت عنوانات الفصول لمؤلف فلسفي اجتماعي في طبقات الأمم أبحث فيه النظام السياسي - الاقتصادي - الاجتماعي الانترناسيوني، واستخرج منه نظرة الى العالم تعين اتجاهها جديداً. ثم اني كنت قد أخذت في تخطيط موضوع فلسفي في الدولة وانشاء نظام جديد لها يختلف عن النظام الذي اتخذته بعد الثورة الفرنسية."**

اما بعد سعادة، فكان يجب الاستكمال على أسس يجري تثبيتها والبناء عليها. أقله تثبيت ملامح فكره السياسي. ولكن بكل أسف كانت تجربة فاشلة في التشريع عكست حالة موصوفة من التناقض والتخبط والضياع.

ويتفرع سؤال بديهي: هل دستور الحزب هو دستور الدولة السورية القومية الموحدة؟ طبعاً هو من الاسئلة التي تحتاج بحثاً دقيقاً ومتخصصاً.

بالخلاصة في دستور سعادة تتجلى التجربة السورية في التشريع، ومسارها ونقدها واستكمالها من حيث انتهت. هذا المعطى لا يمكن اغفاله ولا القفز فوقه. هذا ما سعت اليه هذه الدراسة المتواضعة.

ثمة أسئلة أساسية أبعد من سؤال انبثاق السلطة الذي علق به ذهن العاملين في الشأن الدستوري وتعديلاته:

ما هي المؤسسات السياسية التي تشكل النظام الجديد في دستور سعادته؟ وظيفة كل منها؟ حدود سلطاتها؟ كيف تتصلح فيما بينها؟ الاهلية اللازمة وضبطها؟ كيف توزعت السلطات في الدستور؟ كيف تحقق التوازن بينها؟ ما هي طبيعة النظام السياسي للحزب؟

كان هذا هو الدور الملقى على اكتاف تلامذة سعادة فخاضوا فيه في فوضى كاملة.